من تتبع كتبهم هذا كلامه اقول في هذا التوهم عدم تتبع نسخ الكتاب لان
المثال الثاني للاقتراني قد سقط عن بعض النسخ سهوا من قلم الناسخ فرائى المتوهم هذا
البعض فتوهم ان الشارح اشار الى مثال الاقتراني والاستثنائي معا ومن هذا عرفت ان
الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق لا تتصور الا في القياس الاقتراني دون
الاستثنائي قال لانه اخص في الاغلب اه اقول انما قيد اخصية الموضوع واعمية المحمول
بالاغلب لانهما قد يكونان متساويين نحو كل انسان ضاحك وكل ضاحك
ناطق ينتج من الشكل الاول كل انسان ناطق وهما متساويان والمقدمة من
المقدمات القياس التي فيها الاصغر اه اي يسمى المقدمة المشتملة على الاصغر الصغرى
لكونها ذات الاصغر وصاحبه والمقدمة المشتملة على الاكبر الكبرى لكونها ذات الاكبر
وصاحبه ويسمى الصغرى والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمهما على القول اللازم والقول
والقول اللازم من القياس باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار انه
استحصاله منه اي من القياس يسمى مطلوبا قال يسمى قرينة وضربا اه اقول لكون الصغرى
مقرونة في الكبرى ومضروبة فيها سواء كان الاقتراني اقتران موجبتين كليتين او
جزئيتين او جنسهما سالبتين كليتين او جزئيتين او موجبة او سالبة قال ان كان الحد
محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول اقول وانما وضعت الاشكال
الاربعة على هذا الطريق لان الشكل الاول على نظم الطبيعي لانه هو الانتقال من موضوع
المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محمول المطلوب حتى يلزم من الانتقالين انتقال الذهن من
موضوع المطلوب الى محموله وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى
ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب من الاشكال الباقية اليه اي الى الاول لمشاركته اياه في
صغراه وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف
من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ثم وضع الشكل الثالث لانه له قرب الى الاول
لمشاركته اياه في كبراه وهي اخس المقدمتين لاشتمالها على محمول المطلوب الذي
هو اخس من الموضوع لانه انما يطلب لاجل الموضوع ثم وضع الرابع لانه لا قرب

له

له للاول اصلا لمخالفته اياه في المقدمتين معا ووجه الحصر معلوم من الشرح قال ومن هذه الباقية
ما هو اقرب الى الطبع اه اقول وانما كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربع اقرب الى الطبع
لكونه على النظم الطبيعي في الاستدلال على المطلوب كما مر بخلاف البواقي منها ولهذا كان البواقي مر
مرتدة الى الاول عند الاحتياج اليها وان اردت تبيين ذلك طريق الارتداد فيها فلا يكون
فتك غفلة فيما يجيء بعد ذلك قال اعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كان مقدمتاه اه اقول
اعلم ان انتاج كل شكل من الاشكال الاربع مشروط بشرطين احدهما بحسب الكيفية ففي الشكل
الثاني اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب بان يكون احديهما موجبة والاخرى سالبة والثاني
الثاني بحسب الكمية فهي كلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف
في النتيجة وهو صدق القياس تارة مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة السالبة
والاختلاف في النتيجة موجب لعدم الانتاج لان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس
النتيجة وصدق القياس تارة مع الايجاب واخرى مع السلب يدل على ان كل واحد من الايجاب
والسلب ليس بلازم لذات القياس لان ما هو اللازم بالذات لا يختلف اما لزوم الاختلاف
الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو اتفقت المقدمتان في الكيف اي في الايجاب
والسلب فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة واما
اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق الايجاب و
هو كل فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق السلب وهو
لا شيء من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لا شيء من الانسان
بفرس ولا شيء من الناطق بفرس والحق الايجاب وهو قولنا كل انسان ناطق ولو بدلنا لما
الكبرى بقولنا ولا شيء من الحمار بفرس كان الحق التباين وهو لا شيء من الانسان
بحمار واما لزومه على تقدير انتفاء الشرط الثاني وهو كلية الكبرى فلانه لو كانت الكبرى
جزئية فاما ان يكون موجبة جزئية او سالبة جزئية وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف
في النتيجة اما على تقدير الكبرى موجبة جزئية فلصدق قولنا لا شيء من الفرس بانسان
وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب وهو كل فرس حيوان ولو بدلنا الكبرى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1